

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

مؤقت

الجلسة ٣٨٠١

الاثنين، ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١١/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة هيلم - فالين	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهوية كوريا	السيد تشوي
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد دا روزا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد عواد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"أنشأ مجلس الأمن عددا متزايدا من عمليات حفظ السلام التي تضم عناصر مدنية وعسكرية على حد سواء، أو أذن بذلك. ويحيط مجلس الأمن علما، على وجه الخصوص، بالدور المتعاظم والمهام الخاصة التي تؤديها الشرطة المدنية في هذه العمليات.

"ويلاحظ مجلس الأمن الجهود التي تبذلها الجمعية العامة واللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام التابعة لها من أجل الاضطلاع بمهمتهما المتمثلة في استعراض عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها، بما في ذلك، في جملة أمور، تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الوفاء بالطلب المتزايد على الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام. ويثني كذلك على الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد. ويشجع المجلس الدول على البحث عن وسائل أخرى لتعزيز السبل التي يمكن بها إنشاء عناصر الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام ودعمها.

"ويرى مجلس الأمن أن الشرطة المدنية تضطلع، في العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن أو الجمعية العامة، بمهام لا غنى عنها، وذلك عن طريق رصد قوات الشرطة المدنية الوطنية وتدريبها، وأنه يمكنها أن تؤدي دورا رئيسيا، من خلال تقديم المساعدة إلى قوات الشرطة المحلية، في إعادة النظام المدني ودعم سيادة القانون وتعزيز المصالحة المدنية. ويرى المجلس أن الشرطة المدنية تستطيع أداء دور متزايد الأهمية ينطوي، في جملة أمور، على الإسهام في بناء الثقة والأمن بين الأطراف وفيما بين السكان المحليين بغية منع نشوب النزاع أو احتواء النزاع أو بناء السلام في أعقاب وقوع النزاع.

"ويشجع مجلس الأمن الدول على أن توفر للأمم المتحدة في غضون مهلة قصيرة شرطة مدنية مدربة تدريبا مناسبا، من خلال ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية، إن أمكن ذلك. ويرحب المجلس بالدور الذي تضطلع به في هذا الصدد أفرقة الأمم المتحدة للمساعدة على الانتقاء.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية تعيين شرطة مدنية مؤهلة من أوسع نطاق جغرافي ممكن للخدمة في عمليات الأمم المتحدة. ويعرب أيضا عن أهمية تعيين عناصر شرطة من الإناث في عمليات الأمم المتحدة.

"ويشجع مجلس الأمن الدول، فرادى أو مجتمعة، على توفير التدريب المناسب للشرطة المدنية لأغراض الخدمة الدولية. ويشجع المجلس الأمين العام على تقديم المساعدة والمشورة إلى الدول الأعضاء من أجل الأخذ بنهج موحد لتدريب وتعيين الشرطة المدنية.

"ويؤكد مجلس الأمن ضرورة حصول الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، وفقا لولاياتها، على التدريب اللازم للقيام، في جملة أمور، بتقديم المساعدة والدعم في إعادة تنظيم الشرطة الوطنية وتدريبها ورصدها، والعمل على تخفيف التوتر على الأرض من خلال المفاوضات. كما يرى المجلس أن من الأهمية بمكان أن تتمتع وحدات الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بخبرة قانونية مناسبة.

"ويؤكد مجلس الأمن ضرورة وجود تنسيق وثيق بين الشرطة المدنية والعناصر العسكرية والإنسانية والمدنية الأخرى في عمليات الأمم المتحدة. ويشجع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنظيم تدريب

مشترك بين العناصر المدنية والعسكرية المعينة في عمليات الأمم المتحدة بغية تحسين التنسيق وتوفير الأمن للأفراد في الميدان.

"ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه للبلدان التي قدمت الشرطة المدنية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1997/38.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥